

الحرية الفردية في المذهب الاشتراكي والاجتماعي

د/ رشيدة العام

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة.

Résumé:

La finalité du socialisme consiste à Libérer l'individu de la faim et de pauvreté sinon tout les autres éléments de la liberté restront sans sens. Et qu'il n'est permit de discuter d'une liberté politique seulement, comme est le cas des occidentaux, car, omettre la liberté économique rendra nulles toutes les autres libertés .

La liberté économique, donc, n'est pas un complément additionnel à cette politique mais une condition prémodiale pour la protection des autres libertés c'est elle qui réalisera ces libertés et qui déterminera sa dimension.

الملخص:

مؤدى الاتجاه الاشتراكي أن الفرد إذا لم يتحرر من الجوع والفقر، فإن جميع عناصر الحرية الأخرى لا تعني شيئا، وأنه لا يجوز النظر إلى الحرية من الناحية السياسية فقط كما يفعل الغربيون، لأن إغفال الحرية الاقتصادية يجعل جميع الحريات الأخرى عديمة الجدوى، فالحرية الاقتصادية ليست مجرد أمر يمكن أن يضاف إلى الحرية السياسية، وإنما هي الشرط الضروري لكفالة الحريات الأخرى فهي التي تحقق هذه الحريات وتحدد مداها.

مقدمة:

إن المذهب الاشتراكي استلهم فكره من فلسفة كارل ماركس التي طبقت في الاتحاد السوفيتي عقب الثورة البلشفية 1917، وهو مذهب يصيغ كل مظاهر الحياة بشكل يختلف عما هو سائد في الديمقراطيات الغربية التي يرى فيها أنصار المذهب الاشتراكي، نظاما لا يتفق والتطور التاريخي، وعلى ذلك فالديمقراطية الغربية في نظرهم غير مكتملة، لأنها ديمقراطية سياسية فقط، وكان يجب أن تكون ديمقراطية اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول : مفهوم الحرية في المذهب الاشتراكي:

من خلال الانتقادات الموجهة الى فكرة حقوق الإنسان في ظل المذهب الفردي نشأ المذهب الاشتراكي، حيث بدأ مجموعة من المفكرين بالبحث عن تصور آخر لمجتمع جديد ينعم فيه الفرد بحقوقه وحرياته الأساسية، ونفس الوقت تتحقق فيه منفعة الغالبية العظمى من الناس .

وفي هذا الصدد نجد أن المفكر الفرنسي (سان سيمون 1725- 1760 م) يهاجم الملكية الفردية واستغلال العمال وينادي باعادة تنظيم المجتمع على أساس علمي بدلا من الأساس الفلسفي الذي أرسته الثورة الفرنسية أفكار الفلاسفة الطبيعيين ونجد أيضا المفكر الفرنسي (شارل فرانسوا فورييه 1772- 1837 م) يعلن أن المشاركة وحدها هي التي ستؤدي الى الحرية والإخاء والمساواة، والتي تقوم على كفالة حق العمل للجميع باعتباره أساس حقوق الإنسان، ثم الفيلسوف الإنجليزي(دوربوت أوين 1771- 1858 م) يذهب الى أن بؤس الانسان ومعاناته الحياتية انما مصدرها نظام الحكم، والظروف الإجتماعية التي تحيط به، والدولة من وجهة نظره لا يجب أن تقف وظيفتها عند حد الدولة الحارسة، بل عليها أن تحول تلك الوظيفة من الفردية السلبية الى التدخل الايجابي لتحسين أوضاع المواطنين المادية والمعنوية، حتى ينعم بالحقوق والحرريات أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع .

واستقر مطاف الأفكار الاشتراكية السابقة عند كارل ماركس، الذي توصل إلى أن السبب الفعال في التطور التاريخي وفي حركة التقدم ليس إلا الحرب الاقتصادية فالنظام الرأسمالي جاء بديل النظام الإقطاعي، ثم أن النظام الرأسمالي يحمل في أحشائه بذور

حرب اقتصادية جديدة بين الطبقات، وهي حرب تدور رحاها بين الرأسماليين وطبقة العمال، وهذه الثورة سنتجح بمجرد قيام الشعب بها وبتشكيل حكومة دكتاتورية تلغي الملكية الخاصة .

وفي هذه المرحلة (كما يعتقد ماركس) لا يمكن التمسك بحقوق وحریات الإنسان للحد من اعاقه النشاط الثوري، لأن هذه الحقوق والحریات ليست الا امتيازات للطبقة التي يجب القضاء عليها، وبمجرد بناء النظام الإشتراكي يتحقق المجتمع الخالي من الطبقات ومن صراعاها، وعند ذلك تستطيع الدولة الإشتراكية أن تعترف للمواطنين بحقوق وحریات فعلية .

ويرتكز المذهب الإشتراكي على الحرية الإقتصادية ذات المضمون الإجتماعي، ولو كانت حرية شخصية أو حرية رأي أو حرية عقيدة، بحيث يقوم بناء على الحرية التي تحرر الفرد من الإستغلال كما يظهر ذلك في برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي، والذي جاء فيه : > أن المجتمع السوفيتي يكفل الحرية الحقيقية للفرد، وأرقى مظهر لهذه الحرية هو تحرر الإنسان من الإستغلال < .

فالحرية الفعلية لدى الماركسيين لن تتحقق إلا بتحرر الفرد من الاستغلال والقضاء على الدولة الطبقية، وإقامة دكتاتورية البروليتاريا، وذلك لأسباب عديدة أهمها: تصفية الملكية الخاصة وهي الأساس الاقتصادي للاستقلال، ثم حين تبنى الاشتراكية البناء الاجتماعي والاقتصادي من أساسه فإنها تحرر الناس سياسيا، ويرى الماركسيون إن مذهبهم يكفل الحرية في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا وتصبح الديمقراطية لأول مرة ديمقراطية للفقراء لا للأغنياء وتفرض في الوقت نفسه قيودا على الحرية إزاء المستغلين الرأسماليين فإنها ليست بكاملة ولن تكون كذلك، إلا في المجتمع الشيوعي بعد أن تتحطم الرأسمالية بصورة نهائية وتزول الطبقات وبالتالي تزول الدولة فيصبح الفرد كما قال ستالين، " حرا حقا بعد أن يكون قد تخلص من هم خبزه اليومي (1) ."

فوفقا للمذهب الاشتراكي تعتبر الجماعة وليس الفرد هدفا في ذاتها وهي السيد، بل الإله الذي له كل السلطات والنفوذ، في منح الحقوق والحریات، وتنظيم ممارستها والسيطرة، والتحكم في كل شيء، أما الفرد فهو في نظر هذا المذهب، خادم الجماعة،

ووسيلتها وأداتها لتحقيق الأهداف المشتركة والصالح العام للمجتمع ككل، وليس للفرد وجود مستقل عن الجماعة، فهو جزء من الكل، وليس له وجود خارجها، فهو يخضع لها ويتمتع بحمايتها⁽²⁾.

وليس للفرد حقوق وحرّيات طبيعية ثابتة ولصيقة بصفته كإنسان، والتي لا يمكن المساس بها، بل إنه لا يتمتع إلا بتلك الحقوق التي تمنحها وتقررها له الدولة، وهي ليست بديهيات أو مسلمات أو أشياء تولد معه، وتلتصق به وتستمر مرافقة له طول حياته، وإنما هي مجرد امتيازات أو قدرات مؤقتة وعارضة، تمنحها وتنظمها بل وتسحبها الدولة متى تشاء مراعاة صالح الجماعة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها⁽³⁾. فحقوق وحرّيات الأفراد ليست قيودا مفروضة على الدولة، أو مقدسات لا يمكن المساس بها، وإنما هي مجرد رخص تخضع لتنظيم الدولة، التي توجهها إلى ما يحقق أهداف النظام كما تحددها السلطة.

الفرع الأول : الحرية الفردية لدى دعاة المذهب الإشتراكي .

ظهرت أفكار دعاة الاشتراكية ضمن كتابات وآراء وآمال بعض الفلاسفة والمفكرين القدامى مثل كونفوشيوس في القرن الخامس قبل الميلاد من الصين القديمة وأفلاطون في المدينة الفاضلة التي نادى بإقامتها باليونان، وألغى فيها الملكية، وتوماس مور في القرن 16 في إنجلترا. حيث نادى بإحلال الملكية الجماعية محل الملكية الفردية، وكامبانلا في إيطاليا من كتابه مدينة الشمس، التي تتولى الدولة فيها الإنتاج وتوزيع السلع، ويلتزم فيها الجميع بالعمل لمدة أربع ساعات في اليوم⁽⁴⁾، ويلاحظ إن هذه الأفكار لم تكون الفكر الإشتراكي، لأنها لم تكن قائمة على تحليل علمي دقيق وإنما جاءت نتيجة للقضاء على مساوئ وعيوب النظم الاقتصادية السائدة آنذاك.

وفي القرن التاسع عشر قامت طبقة من المفكرين بالدعوة إلى ضرورة تدخل الدولة لحماية العمال وتنظيم الاقتصاد، وتيارات تدعو العمال إلى التمرد والثورة والعنف لمقاومة الظلم الواقع عليهم، وكان هذا نتاج لمساوئ المذهب الفردي الحر الذي نادى بسيطرة الأغنياء والأقوياء والتحكم في مصائر الفقراء والضعفاء، وخاصة صغار العمال، فكان من ذلك انتشار الظلم وظهور الاستغلال في أبشع صورته للطبقة العاملة.

وبظهور المفكر كارل ماركس الذي يعتبر أب الاشتراكية ومؤسسها تأثر بفلسفة هيغل التي تأله الدولة، وإطلاق سلطانها في كل شيء، وإنكار فكرة الحقوق الطبيعية للفرد، وقد بدأت هذه الحركة الاشتراكية بالبيان الشيوعي الذي أصدره كارل ماركس بالاشتراك مع فردريك انجلز عام 1848 وضمنا فيه أسس وقواعد الاشتراكية، التي نصل إليها بعد المرور بالمراحل الثلاثة وهي: (5)

- مرحلة التمهيد والإعداد والدعاية للثورة، والصدام مع طبقة البورجوازيين .
- مرحلة الصدام بين الطبقات وقيام البروليتاريا للقضاء على الطبقة البورجوازية المتحكمة، وتسود هذه المرحلة ديكتاتورية العمال، للقضاء على كل اثر للطبقة المستغلة وهي مرحلة لا تعرف اللين والهواة.

وتتمدد الحريات وفقا لطبيعة هذه المرحلة، فالحرية فيها ليست وسيلة يتمتع ويتمسك بها الأفراد في مواجهة الحكام، وإنما هي وسيلة يمتلكها الحكام، لتسمح لهم بالعمل لخلق وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتمكين المواطنين من ممارسة الحرية بشكل فعلي وحقيقي.

- مرحلة الانتهاء من كل بقايا النظام الرأسمالي، وتحسين ظروف معيشة العمال. ويبدأ تمتعهم بالحريات التقليدية، التي لم يكن لها أي معنى أو فائدة، قبل المرور بالمراحل السابقة وخاصة توفير لقمة العيش المناسبة للفرد، وعلى ذلك فالنظرية الماركسية تعتمد على مفاهيم ثلاثة هي (6):

- إن الحريات السياسية نظرية مجردة، لا معنى ولا قيمة لها بدون تحرير وضمن لقمة العيش المناسبة للأفراد، فالحريات الاقتصادية والاجتماعية لها الأولوية.

- إن اضمحلال الدولة واختفاء السلطة والحكام وقيام مجتمع اشتراكي يقوم على تعاون الجميع لخير الجميع، هو الهدف والنتيجة النهائية. (7)

ويتم ماركس الحريات التقليدية في المذهب الفردي بأنها صورية، ومزيفة لأنها قاصرة على البورجوازيين دون غيرهم من طبقات الشعب، ويرى أن التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي هو ما تعمل الثورة الاشتراكية للقضاء عليه، إذ لا بد أن يزول التناقض ويعود التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ولن يتم ذلك

إلا بالقضاء الثوري على علاقات الإنتاج الرأسمالية (الملكية الفردية) وتحويلها إلى ملكية جماعية، فملكية وسائل الإنتاج الجماعية هي أساس الاشتراكية، وهي التي تؤدي إلى القضاء على مشكلة الأجور والتناحر بين الطبقات.

وأصحاب المصلحة في هذا التغيير لطريقة الإنتاج هم البروليتاريا لأنهم وحدهم الضحية المباشرة للملكية الخاصة، ويقول البيان الشيوعي " ليس بين جميع الطبقات التي تقف الآن أمام البورجوازية وجها لوجه إلا طبقة واحدة ثورية حقا هي البروليتاريا." وقد ميز الماركسيون بين مفهومين لدكتاتورية البروليتاريا⁽⁸⁾ :

الأول : أنها ديمقراطية ذات أهداف بعيدة المدى للشعب العامل، أي لأغلبية السكان وزعامة الطبقة العاملة لدولة الشعب العامل من أجل قيام الاشتراكية.

الثاني: السيطرة السياسية على المستغلين أي على الأقلية من السكان، وهذا ما دعا لينين أن يصف الدولة في المرحلة الانتقالية بأنها ديمقراطية على نحو جديد من البروليتاريا والمعدمين على وجه عام، ودكتاتورية على نحو جديد ضد البورجوازية، واستمر لينين في قوله: " بأن البروليتاريا ما دامت بحاجة إلى الدولة، فهي لا تحتاجها من أجل الحرية، بل من أجل قمع خصومها وعندما يصبح بالإمكان الحديث عن الحرية عندئذ تزول الدولة بوصفها دولة.

فدكتاتورية البروليتاريا هي حكم الطبقة العاملة المستغلة التي تحطم الرأسمالية وتبنى مجتمعا لا توجد به طبقات وخاليا من الاستغلال، فسيطرة الأكثرية على الأقلية كما يقول الماركسيون هي أرقى أنواع الديمقراطية⁽⁹⁾ .

وفي ظل دكتاتورية البروليتاريا، لا يحصل العامل على حقوق صورية، ولكنه يتولى كما يذكر الماركسيون بالفعل حكم البلاد، ويدير جميع أوجه حياته الاقتصادية والسياسية والثقافية، فدولة البروليتارية تكفل ممارسة الحقوق الديمقراطية عن طريق توفير التسهيلات المادية المناسبة، لأن الشعب العامل يملك جميع وسائل الإنتاج، وبالتالي يمارس حقه في التعليم والعمل، كما يملك الشعب العامل المطابع ومخازن الورق ومحطات الإذاعة، وهذا ما يمكنه من ممارسة حرية الصحافة والخطابة والاجتماع⁽¹⁰⁾ .

وقد توصل لينين إلى المبدأ القائل باختلاف أشكال الدولة الدكتاتورية، وذكر في هذا الصدد، أن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية سيؤدي حتما إلى ظهور أنواع بالغة التعدد والتنوع للأشكال السياسية، إلا أن الجوهر سيظل كما هو دكتاتورية البروليتاريا، ويبرر لينين الضرورة في وجود دكتاتورية البروليتاريا، وهذا الشكل الجديد لها في الاتحاد السوفيتي بقوله " إن التاريخ يعلمنا أنه ما من طبقة مضطهدة وصلت يوما أو كان باستطاعتها أن تصل إلى السيطرة دون أن تمر بمرحلة دكتاتورية البروليتاريا، أي دون أن تظفر بالسلطة السياسية وتحطها القوة مقاومة المستغلين، كما يستمر لينين في قوله " إن الحرية والمساواة الحقيقيين لن تكونا إلا في ظل النظام الذي يعمل الشيوعيون على بنائه، والذي سيختفي ويستحيل فيه الإثراء على حساب الغير، وستزول فيه إمكانية إخضاع الصحافة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لسيطرة رأس المال"⁽¹¹⁾. فدكتاتورية البروليتاريا ليست فقط أداة لإسقاط المستغلين وسحق مقاومتهم، بل أيضا ضرورية للدفاع ضد الدكتاتورية البرجوازية، وهي توفر للطبقات الكادحة الإمكانية العملية للاستفادة من الحقوق والحرية الديمقراطية، وهي إمكانية لم توجد قط حتى بصورة تقليدية في خيرة الجمهوريات البرجوازية وأرقاها ديمقراطية⁽¹²⁾.

إن المساواة بين المواطنين دون تمييز في الجنس والدين والعنصر والقومية، لم تحققها الديمقراطية البرجوازية، وإنما تحققتها سلطة السوفييات، وإن التنظيم السوفياتي للدولة هو وحده الذي يستطيع فعلا أن يحطم ويسحق نهائيا الجهاز البرجوازي القديم، والوسيلة الوحيدة لبلوغ المساواة والحرية هي الديمقراطية السوفيتية⁽¹³⁾.

وبعد وفاة لينين تولى السلطة ستالين واستأثر بها، لما قرره من أن التعبير الأسمى للدور القيادي للحزب في الاتحاد السوفيتي بلد دكتاتورية البروليتاريا يتحصل في أنه لا يتم البت في شأن أي مسألة مهمة في السياسة، أو التنظيم بمعرفة المؤسسات السوفيتية أو غيرها من المنظمات الجماهيرية خارج نطاق توجيهات الحزب بوصفه القوة القيادية الأساسية للبروليتاريا⁽¹⁴⁾.

وتعتبر دكتاتورية ستالين التطبيق الانتهازي للغاية، فلم يحتفظ من النظرية الماركسية اللينينية إلا بشرط دكتاتورية البروليتاريا، بعد أن شوه مفهومها، وأعلن

(خروشوف) في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي سنة 1956 أن (سنالين) جند الحزب في معركة إرهاب جماعية وكان يعمد إلى الاستبداد وإذلال الناس ماديا ومعنويا، ولفقت التهم ضد الأبرياء، وأخذت الاعترافات منهم سواء بالتعذيب أو باستخدام الوسائل الوحشية معهم⁽¹⁵⁾.

وسرعان ما تغير الحال بعد موت سنالين فأزيلت كما يقول الماركسيون الأخطاء الناجمة عن عبادة الفرد، كما أزيلت مخالفات الشرعية الاشتراكية، وأعيدت رقابة الحزب والدولة على الهيئات الإدارية السوفيتية، ورد الاعتبار إلى الكثيرين من الناس الشرفاء ممن اتهموا زورا وبهتانا بأنهم أعداء الشعب، وصدرت بحقهم الأحكام ووضع الحزب حدا لكل انتهاك للشرعية الاشتراكية، ولحقوق المواطنين التي كفلها الدستور، ويقول الماركسيون أن بقاء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، قد أحدث تغيرات جذرية في الحياة الاقتصادية ووظائف الدولة الاشتراكية⁽¹⁶⁾.

الفرع الثاني : مفهوم الحريات الفردية في القانون الاشتراكي.

إن الفكر الإشتراكي وجد تطبيقاته في دولة الإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا في منطقة أوربا والصين في قارة آسيا، وكوبا في امريكا الجنوبية، ولحقت بهم كثير من دول شرق أوربا وافريقيا وامريكا، وتشابهت تشريعاتها في تجسيد النموذج الإشتراكي، وسوف نأخذ نموذجا منها هو القانون السوفياتي .

حيث ورد بالمادتين 127 و128 من الدستور السوفياتي لعام 1936 الحرية الفردية للمواطنين، وهي حق الأمن وحرمة المسكن وسرية المراسلات، فالحرية الفردية مضمونة ولا يجوز اعتقال أحد إلا بقرار من المحكمة أو بأمر من النيابة، وحرمة منازل المواطنين وسرية المراسلات محميتان بالقانون⁽¹⁷⁾ .

ومع ذلك لم يشر الدستور السوفيتي إلى حرية التنقل سواء من داخل البلاد أو خارجها، ومما يعير الالتفات في الدستور السوفيتي أنه ينص في المادة 130 منه، على أن كل مواطن من مواطني الاتحاد السوفيتي ملزم بمراعاة دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وتنفيذ القوانين، كما تضمنت نفس المادة واجبا آخر " احترام قواعد الحياة للمجتمع الاشتراكي " والملفت في تاريخ النظام السوفيتي أن وجود حزب واحد

يتنافي مع ما يزعمونه من أن دكتاتورية البروليتاريا تزاولها الغالبية العظمى من الشعب، لأن انفراد حزب واحد محدود العدد للنشاط السياسي يجعل من الحرية والديمقراطية وهما زائفا، وهذا لأنه يؤدي إلى الترشيح المنفرد وإلى الانتخابات الإستفتاءية شبه الإجماعية وإلى غياب كامل للمعارضة⁽¹⁸⁾.

وأسمى المنجزات الديمقراطية في ظل هذا النظام تتمثل في تقديم الصحف والنشرات للجمهور، والتي تمجد الماركسية فضلا عن تقديم قوائم مرشحي الحزب ووسائل الدعاية لهؤلاء المرشحين، أما المواطن فإنه لا خيار له إلا بين أن ينتخب مرشح الحزب وهو في نفس الوقت المرشح الوحيد، وإما أن يمتنع وهو يتردد كثيرا، قبل أن يقدم على الامتناع إما خشية وخوفا، وإما لعدم جدوى الامتناع.⁽¹⁹⁾

فحق الأمن وهو أهم الحقوق والحريات جميعا غير مكفول في الاتحاد السوفيتي وذلك للسببين التاليين:

الأول : أن قانون العقوبات السوفيتي لسنة 1958 الذي حل محله قانون 1961 لم يكتف بالمعيار الشكلي للقول بقيام الجريمة أي لا يكفي أن ينطبق على الفعل أو الامتناع وإنما يلزم فوق ذلك أن ينطوي على خطر اجتماعي.

فعبارة الخطورة الاجتماعية هذه التي يتضمنها تعريف الجريمة، عبارة غير واضحة مما يترتب على ذلك اتساع مجال التجريم، وإعطاء القاضي سلطة تقديرية واسعة قد يحابي بها أنصار النظام وينكل بها أعدائه، ثم أن التفسير الواسع لهذه العبارة يؤدي إلى المساس بقاعدة الشرعية التي تقتضي تحديد الأفعال المعاقب عليها، والعقوبات المقررة لها بشكل محدد يهدف إلى حماية الحرية الفردية، وعليه فلا بد لكي يتحقق الأمان القانوني وهو الغرض الأسمى من قانون العقوبات أن توضع ضوابط محددة تماما للخطر الاجتماعي.⁽²⁰⁾

الثاني : بسبب أعمال البوليس⁽²¹⁾، وذلك ما اعترف به (خروشوف⁽²²⁾) حيث أن زمن الجرس الذي كان يقرع من الثانية صباحا، والذي كان يعني بدء السفر إلى سبيريا أو إلى أسوأ قد انتهى كما يقول (أندريه هوريو⁽²³⁾)، إلا أن البوليس يقوم بعمل احتياطي مهم وذلك بدعوة الأشخاص المشبوهين إلى المحاورة، وتوصف هذه المحاورات

بأنها أبويه، إنما تكفي مكاملة هاتفية إلى إدارة المشروع أو إلى الإدارة الحكومية التي يعمل فيها المشتبه به، حتى يقصى من عمله، فإذا قاوم مقاومة ملحوظة، فمن السهل محاكمته على أساس مناهضة السوفيت أمام المحكمة الشعبية.

الفرع الثالث: مفهوم الحريات الفكرية في الفكر الاشتراكي.

وتتضمن حرية الرأي والتعليم والالتحاق بالجمعيات.

أولاً : حرية الرأي

حرية الرأي يعبرون عنها في الاتحاد السوفيتي بحرية الكلام فالمادة 25 من الدستور تقرر أنه وفقاً لمصالح الطبقة العاملة وتوطيد للنظام الاشتراكي يضمن القانون لمواطني الاتحاد السوفيتي حرية الكلام وحرية عقد الاجتماعات الصغيرة والكبيرة، وحرية السير في مواكب والتظاهر في الشوارع⁽²⁴⁾.

ومع ذلك فإن حرية الرأي في الاتحاد السوفيتي تقتصر على العمال فقط، كما يستفاد من عبارة " وفقاً لمصالح الطبقة العاملة، وتوطيداً للنظام الاشتراكي⁽²⁵⁾، وهي قيود غير بينة الحدود هذا بالإضافة إلى أن حرية الرأي في الاتحاد السوفيتي، وما يتفرع عنها، لا تمارس إلا عن طريق المنظمات التي تشرف عليها كالحزب الشيوعي والبوليس السري، وبالتالي فإن المواطن يباشرها بوصفه عضواً في منظمة تخضع لإشراف الدولة وتوجيهها، وهذا ما يبدوا واضحاً في عهد (ستالين) الذي كان يعاقب بشدة كل من ينتقد النظام، وكثيراً من العلماء من مختلف التخصصات لاحقتهم دعاوى قضائية وتم سجن بعضهم واعتقال الباقين في مستشفيات الأمراض العقلية.

فالفكر ليس حراً، فحرية الصحافة محتكرة من جانب الحكومة والحزب الشيوعي، ففي عام 1967 استبعد رئيس تحرير مجلة الكومسوبول (اتحاد الشبيبة اللينينية الشيوعية) بعد أن نشر مقالا ضد الرقابة على المسرح، وغيرها من ممارسات قمع الرأي الآخر⁽²⁶⁾.

ثانياً : الحق في التعليم

جاء في المادة 121 من الدستور أن لمواطني الاتحاد السوفيتي " الحق في التعليم العام والإلزامي لفترة ثمانية سنوات." ونصت المادة الرابعة من قانون 1973 الخاص بالتعليم العام على المبادئ الأساسية التالية :

- أ- المساواة بين كافة المواطنين السوفيت في الحصول على التعليم بغض النظر عن الانتماء العنصري والقومي والجنس والوضع المالي والاجتماعي.
- ب- التعليم الإلزامي لكافة الأطفال القصر.
- ج- مجانية التعليم.
- د- وحدة التعليم والتربية الشيوعية.
- هـ- ربط تعليم الجيل الناشئ، وتربيته بالحياة بممارسة البناء الشيوعي .
- و- التعليم المشترك للجنسين.
- ز- الطابع المدني للتعليم الذي يستثني تأثير الدين.

ومما يتضمنه هذا النظام طبقاً للمادة الخامسة منه (التربية قبل المدرسة) للتعليم الثانوي العام (التربية خارج المدرسة) التعليم المهني التكنيكي والتعليم الثانوي الفني أو المهني (التعليم العالي).

يلاحظ في هذا المجال أن التعليم العالي أو الجامعي ليس كله مجاناً فهناك شروط معينة لمجانيته، فالتعليم المجاني هو فقط للمجدين ذوي الاستعداد لهذا النوع من التعليم، وهم أولئك الذين ينجحون في امتحان القبول بكليات الجامعات ويبلغون نحو 50% من عدد طلبة الجامعات، أما الباقون فقد فرضت عليهم المصروفات الجامعية⁽²⁷⁾.

ثم أن التسهيلات في مجال التعليم تبدو متاحة للعمال أكثر مما هي متاحة للفلاحين، والدراسات العليا لا تفيد في الغالب إلا أبناء قادة الحزب والشخصيات السياسية والبيروقراطية أكثر مما تفيد العمال والفلاحين، وفي سنة 1958 اقترح (خروشوف) تعديل نظام التعليم بحيث يقضي على هذا النوع من عدم المساواة غير المقررة في النصوص، والتي تعطي امتيازاً مهماً للبيروقراطية لكن محاولته هذه باءت بالفشل⁽²⁸⁾.

ثالثاً : حرية الالتحاق بالجمعيات

لمواطني الاتحاد السوفيتي كما جاء في المادة 126 من الدستور " حق الالتحاق بالمنظمات الاجتماعية، كالتعاونيات ومنظمات الشبيبة والمنظمات الرياضية .. كما ينضم أنشط المواطنين وأوعاهم إلى الحزب الشيوعي .."

من هذا يتبين أن الحق المعترف به للمواطنين ليس حق تكوين الجمعيات (كما هو الشأن في الديمقراطيات الغربية)، وإنما هو حق الالتحاق بالجمعيات، سواء كانت لها صيغة نقابية أو تعاونية أو سياسية... الخ إذ أن حق تكوين الجمعيات إنما تتولاه الهيئات الحكومية فالحزب الشيوعي مثلا لم يترك للمواطنين حق تكوينه، فقد كان هذا الحزب معروفا وقائما قبل عام 1917، وليس للأفراد سوى حق الالتحاق به إذا توافرت فيه شروط معنية، وكذلك الشأن فيما يتعلق بالنقابات فالنظام النقابي السوفيتي مرتبط بأشد الارتباط بالدولة، وهو في حقيقة الأمر أحد فروعها العديدة وما دام الأمر كذلك فإن عبارة " وفقا لمصالح الطبقة العاملة وتطويرا لروح المبادرة التنظيمية والنشاط السياسي، التي وردت في بداية المادة 126 المذكورة لا يجوز أن توصف بالقيود المفروضة على حقوق وحرية الأفراد، ولكن الأصح أن توصف هذه القيود أنها توجيهات لولاية الأمور لأولئك الذين يقومون بتكوين هذه الجمعيات وتوجيهها⁽²⁹⁾ .

لا بد من الإشارة إلى أن شعار الماركسية بصدد الحرية هو " الحرية كل الحرية للشعب ... ولا حرية لأعداء الشعب" وهذا يعني أن لا حرية لغير الماركسيين أي لا حرية لغير الشيوعيين ويؤكد (برجنيف) ذلك بقوله: " أن في بلادنا يحكم الشعب بالفعل، ويتمتع بأكثر الحقوق الاجتماعية والسياسية أهمية، إلا أن حكم الشعب في الوقت نفسه هو حكم صارم، وهو لا يتهاون مع هؤلاء الذين يسيئون إلى المجتمع سواء كانوا مجرد أجلاف أو مجرمين، أو بيروقراطيين أو قتله عنيفين أو طفيليين، أو من الذين يسيئون استخدام الملكية العامة، إن هؤلاء جميعا ينبغي ألا يكون لهم مكان في المجتمع السوفيتي، وهذا هو الرأي الحازم للحزب الشيوعي⁽³⁰⁾ .

وتبريرا للتفسير الماركسي لمفهوم الحرية وإقامة الحكم الديكتاتوري، رفعت الماركسية شعارا آخر وهو (الحرية أولا هي حرية لقمة العيش).

فالحرية الحقيقية والفعلية الكاملة في نظر الماركسية، لن تتحقق إلا في مرحلة الشيوعية عالم الحرية، حين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية، ويصبح بإمكان المجتمع أن يسجل على رأيه " كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجاته" بدل من " كل حسب كفاءته

ولكل حسب عمله " وسوف تضمحل الدولة وتندثر لأن الحرية كما يقول الماركسيون لا توجد بوجود الدولة، وعندما توجد الحرية تنعدم الدولة⁽³¹⁾.

وقد أدى هذا الى تهديد الحريات في كثير من الدول التي طبقت النظام الماركسي، وقد استند كثير من القادة والحكام الى الشعار الذي ينادي بالقضاء على الأقلية المستغلة للأغلبية المستغلة .

« Tous les états de classe ayant existé jusqu'à présent étaient dictature de la minorité exploiteuse sur la majorité exploitée, tandis que la dictature de prolétariat est la dictature de la majorité sur la minorité exploiteuse »⁽³²⁾

هددت الحريات الفردية وتم البطش والظلم، بل التعذيب لبعض فئات المجتمع بحجة تنقية المجتمع وتهيئة الظروف لتحقيق حريات حقيقية وفعالية، أما فيما يخص شعار تحرير وضمان لقمة العيش، فليس معناه القضاء على الإستقلال هو كل الحرية، أو أن التحرر الإقتصادي يعني عند الحريات الأخرى مثل النقد والمناقشة والإنتخاب، وغيرها من الحريات فالجائع قد يحصل على الخبز، ورغم ذلك يظل عبدا، ليس له رأي ولا شخصية ولا وجود ولا حقوق .

ويعاب على الفكر الماركسي أنه اعتمد في مهاجمته للنظام الرأسمالي على نظرية هيجل في التطور الديالكتيكي، وأن هذا النظام يحمل في جنباته عناصر وعوامل انهياره، وتنبأ بانهيائه، وقيام الثورة الشيوعية في المجتمعات الصناعية المتقدمة مثل ألمانيا وانجلترا، ولكن هذه التنبؤات لم تتحقق، كما لم تتحقق فكرة التطور الديالكتيكي في دول رأسمالية أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، وما حدث هو عكس ما تنبأ به ماركس، فالذي انهار في الواقع هو النظام الشيوعي نفسه، في كثير من الدول التي طبقت نظرية ماركس مثل دول أوروبا الشرقية، بل وقد انهار هذا النظام في عقر داره في الإتحاد السوفياتي نفسه، الذي تفكك في 8 ديسمبر 1991 وانتهى معه النظام الشيوعي، وأخذت روسيا ذاتها بنظام السوق الحر وتلا ذلك كثير من الدول الأخرى، التي كانت

تطبق نفس النظام، ماعدا قليل من الدول التي مازالت تطبق النظام الشيوعي، مثل الصين الشعبية وكوبا، وحتى الصين بدأت تظهر فيها بعض مظاهر نظام الإقتصاد الحر .
المطلب الثاني : الحرية الفردية في الاتجاه الاجتماعي.

سننكلم أولا عن مضمون الاتجاه الاجتماعي، وثانية عن دعائمه، ثم ثالثا عن تطبيقاته في الفروع التالية :

الفرع الأول : مفهوم الحرية في الاتجاه الاجتماعي:

بين المذهب الفردي الذي يؤمن بالفرد، ويقدم حقوقه وحرياته، ويجعل من حمايته وحمايتها غاية للجماعة وللسلطة فيها، وبين المذهب الاشتراكي الماركسي الذي لا يعترف بفكرة وجود حقوق وحرريات فردية ثابتة وسابقة عن الجماعة، بل لا يعترف بالفرد نفسه إلا كعضو في جماعة يعمل ويتعاون مع غيره، تحقيق أغراض الجماعة وأهدافها، بين هذين المذهبين ظهر اتجاه وسط أطلق عليه المذهب الاجتماعي.

فهو لا يعترف بفكرة وجود حقوق وحرريات فردية ثابتة وسابقة على الجماعة ولصيقة بالفرد بصفته كإنسان، ولكنه يجعل منها مجرد وظائف اجتماعية، يمنحها القانون وينظم ممارستها، وله أن يفرض قيود معينة عليها أو يعدلها، أو حتى يسحبها حسب ما تقتضيه مصلحة المجتمع.

وهو لا ينكر في نفس الوقت استقلالية الفرد وذاتيته، بل حقوقه وحرياته، فهو لا يصل إلى حد إلغاء هذه الحقوق والحرريات، وإنما فقط تنظيمها لتحقيق الحيز المشترك.

فالفرد لا يستطيع الاعتماد على نفسه وقدراته وإمكاناته الذاتية فقط لإشباع حاجاته المتعددة، لذلك يتجاوز استطاعته، ولذلك فهو يضطر إلى الاعتماد على غيره من أقرانه لسد الحاجات التي لا يستطيع سدها بنفسه، في مقابل أن يقوم هو بإشباع ما يستطيع إشباعه من حاجات الغير، وعلى ذلك فالتعاون ضروري بل وحتمي بين الأفراد لتحقيق خير الجميع⁽³³⁾.

فالاتجاه الاجتماعي لا ينكر دور الفرد ولا يلغي حقوقه وحرياته، ولكنه يعترف به كعضو عامل في جماعة، يتعاون مع غيره لتحقيق مصلحة المجتمع، ويعترف بها له في حدود ما ينظم القانون، وما يقره من حدود وقيود على ممارستها.

وهو إلى جانب هذا يلقي على عاتق الدولة بأعباء والتزامات معينة، أهمها تنظيم وتوجيه الإنتاج، فيوسع من اختصاصاتها، ويفتح المجالات والميادين المختلفة لتدخلاتها، ويمد من سلطاتها لمنع الاستغلال، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وضمان إشباع حاجات الجماعة، كل هذا لتحقيق الصالح العام وخير الجميع والمجتمع.

ولذلك فالاتجاه الاجتماعي يفترض التكامل بين الفرد والدولة، ولا يرى تعارضا بينهما على نحو ما ذهب إليه المتطرفون، من دعاة المذهب الفردي أو من دعاة المذهب الاشتراكي، فكل منهما يكمل الآخر، وتتلاقى مصالح المذهبين، ويتحدد دورهما فيكون كل منهما وسيلة وغاية في نفس الوقت⁽³⁴⁾.

الفرع الثاني : فكر دعاة الاتجاه الاجتماعي:

في الحقيقة ليس هناك مذهب محدد ولا دعوة واضحة لمذهب يسمى بالمذهب الاجتماعي. وإنما هناك أفكار نادى بها بعض الكتاب ونظريات وصفها بعض المفكرين، وجمعها بعض الشراح، وربط بينهما المفسرين، واعتبروها دعوة أو اتجاه أو مذهب اجتماعي.

ومن هؤلاء المفكرين أوغست كونت، وليون ديحي.

أولا : أوغست كونت (August . comte)

ويعد أوغست كونت (August . comte) مؤسس المدرسة الوضعية في القانون، ومن بين أفكاره رفض فكرة الحقوق الطبيعية للفرد التي تسبق وجود الجماعة وتقيد سلطاتها، وينظر إلى الفرد كعضو في جماعة وحقوقه وحرياته ليست إلا واجبات ووظائف اجتماعية، وعليه يكون للشعور الجماعي السيادة على الأفراد بدلا من الشعور الفردي الأناني⁽³⁵⁾.

حتى يمكن تحقيق اهداف الجماعة في التقدم والنمو وعلى الدولة أن تتدخل لمنع تعارض واصطدام مصالح الأفراد والتوفيق بين أفكارهم واتجاهاتهم، كما يجب عليها تنظيم وتوجيه الاقتصاد والإنتاج، وكذلك وضع القواعد المنظمة للمهن المختلفة داخل المجتمع .

وينظر أوغست كونت إلى الفرد ليس كفرد مستقل بذاته، وإنما كعضو في جماعة، له فيها دور اجتماعي، وعليه واجبات اجتماعية نحوها. وهو لا يجعل من الدولة متفردا يقتصر دورها على حماية حقوق وحرريات الأفراد، والاقتصار على تحقيق الدفاع والأمن والقضاء، وإنما يجعل لها دورا إيجابيا من خلال تدخلها في المجالات والميادين المختلفة، لتحقيق خير الجماعة، كل هذا دون أن يجعل منها دولة شيوعية⁽³⁶⁾.

ثانيا : ليون ديجي (Léon Duguit)

ويرى الفقيه ديجي أن الأفراد يحتاجون داخل المجتمع إلى التضامن الاجتماعي، لتبادل الخدمات والمنافع وإشباع حاجاتهم المتنوعة، باستخدام قدراتهم واستعداداتهم المختلفة، وهو ما يسمى عند ديجي التضامن بالتشابه أي تشابه حاجات الأفراد، وإشباع هذه الحاجات يحتاج إلى تقسيم العمل بينهم، وهذا التضامن يوجد في جميع المجتمعات، وعلى مر العصور كلها، وهو الذي يحدد غايات الجماعة وحقوق وحرريات الأفراد وعلاقاتهم بالسلطة⁽³⁷⁾.

فالفرد لم يوجد أبدا في حالة عزله، ولذلك لا يمكن القول بوجود حقوق وحرريات له ثابتة وسابقة على دخوله في الجماعة.

ولكن ديجي يعترف بالفرد وباستقلاله واختلاف الأفراد، ويعترف بالدولة وتدخلها لتنظيم حقوق وحرريات الأفراد، حسب ما تقتضيه متطلبات التضامن الاجتماعي .

الفرع الثالث : تطبيقات الاتجاه الاجتماعي:

من الناحية النظرية يمكننا أن نقرر وجود مذهبين محددتين بالنسبة لعلاقة الفرد بالسلطة وأهدافها. هذان المذهبان هما : المذهب الفردي الحر والمذهب الاشتراكي الماركسي، الأول يجعل من الفرد وحقوقه وحرياته هدفا للجماعة والسلطة، والثاني يجعل من الجماعة ومصالحها هدفا للسلطة.

ولكن من الناحية الفعلية، نستطيع أن نقول أنه لا يوجد نظام ولا توجد دولة في العصر الحديث تأخذ بأي من المذهبين على إطلاقه، فظهور كل منهما كان مرتبطا بظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة، وكان كل منهما عبارة عن رد

فعل طبيعي لهذه الظروف. ولذلك كانت الأفكار التي يقوم عليها مبالغا فيها. بل وتتطوي على قدر من الظروف، فالمذهب الفردي الحر كان رد فعل لعهود الاستبداد ومصادرة حقوق وحرريات الأفراد، وظلم الحكام، وتحكم الإقطاع، وتمتع بعض فئات المجتمع من الأشراف والنبلاء بكل المزايا والحقوق والحرريات، وعدم تمتع باقي الفئات الأخرى بأي ميزة أو حق، مما أنشأ نظام تعدد الطبقات داخل المجتمع الواحد، وزاد من الفوارق بها⁽³⁸⁾.

والمذهب الاشتراكي الماركسي ظهر كرد فعل لمساوئ المذهب الفردي والنظام الرأسمالي الحر وأهمها تحكم في رأس المال وسيطرة الرأسماليين على الاقتصاد والحكم، مما زاد من الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وخلق نوع من عدم العدالة الاجتماعية، إلى جانب أنه غل يد الدولة عن التدخل لتنظيم الاقتصاد والإنتاج، وتوجيهها لتحقيق العدالة الاجتماعية، مما عرض مصلحة المجتمع للخطر.

ولكن لم يجد أي من المذهبيين دولة أو نظام يطبقه بحذافيره، لعدم اتفاق أسسها مع حقيقة الفرد وواقع المجتمع، فالمذهب الفردي يقدر الفرد، ويلغي الجماعة، والمذهب الماركسي يقدر الجماعة، ويلغي الفرد، وكلا الأمرين لا يتفقان مع حقائق الأمور وواقع الحياة، ومسلمات وبديهيات النظم.

فالحقيقة تقضي الاعتراف بكل من الفرد والمجتمع، فلا قيام لأي مجتمع بدون فرد، ولا حياة للفرد بدون المجتمع، وكل منهما يكمل الآخر، وهذا هو جوهر الاتجاه الاجتماعي.

وهو ما تأخذ به كثير من الدول في العصر الحديث على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى اختلاف أيديولوجياتها وفلسفاتها. فتطبقه دول الغرب الرأسمالي ودول الشرق الاشتراكي وتأخذ به دول الشمال ودول الجنوب النامي مع اختلاف في الدرجة، فتدخلت الدولة في الغرب لوضع حدود للحرريات الاقتصادية عن طريق تنظيم الإنتاج وتوجيهه، ووضع قواعد منظمة للعلاقة بين أرباب العمل والعمال، وحددت ساعات العمل ورفعت من الحد الأدنى للأجور، وأقامت نظاما للتضامن والتأمين والأمن الاجتماعي، ضد حوادث العمل والمرض والعجز والشيخوخة ووضعت قواعد

لتحديد الربح وأسعار السلع، والحد من الثروات الكبيرة بفرض رسوم وضرائب تصاعديّة على الدخول والتركات.

وهذا ما يحدث وحدث في إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من دول الغرب، وكذلك اليابان وكندا.

وانتهجت الدول في الشرق الاشتراكي في العصر الحديث سياسة تتسم بالانفتاح على العالم، بعد أن كانت مغلقة، وبدأت تعترف ببعض الحقوق والحريات التقليدية للأفراد مثل الملكية وحرية التعبير عن الرأي وغيرهما... وهو ما حدث في الاتحاد السوفيتي . خاصة بعد وفاة ستالين، وقبل انهيار المذهب عام 1991⁽³⁹⁾.

كما أن الصين بدأت منذ سنوات تنتهج سياسة الانفتاح على العالم والغرب خاصة وتسمح للأفراد ولرؤوس الأموال الأجنبية بالقدوم والاستثمار داخل الصين، وبدأت مظاهر الحياة الغربية، وعلامات نظام الاقتصاد الحر تظهر بشكل واضح على سلوك الأفراد داخل المجتمع الصيني.

نخلص من كل هذا إلى أن المذاهب النظرية الجامدة قد لا تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان كما أن التعصب والتمسك بها والتطرف فيها ينطوي على خطورة كبيرة قد تؤدي بالمتعصبين لمذهب معين إلى استخدام العنف لفرض المبادئ التي يقوم عليها، وهو ما حدث في فترات كثيرة على مر التاريخ قبل عهد روبسبير في فرنسا، وستالين في روسيا وهتلر في ألمانيا وموسوليني في إيطاليا .

وهو ما يحدث في كثير من الدول النامية، حيث يتمسك البعض بالمذاهب النظرية، التي قد لا تتفق مع ظروف مجتمعاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى تدمير القوة البشرية، وإهدار الثروات الطبيعية والإمكانات المادية لها، وإطاحة بالحريات فيها، ورغم ذلك يظل التمسك بالمذهب وبأصحابه.

وفي وسط المذهب الفردي والاشتراكي ظهر ما يعرف في الوقت المعاصر بالطريق الثالث، وبدأ الحديث عنه لإيجاد صيغة مقبولة توفق ما بين الفرد والدولة، والتحقق والتلطيف من المفاهيم الحادة والأسس الجامدة التي يقوم عليها المذهب الفردي الحر والاشتراكي الماركسي⁽⁴⁰⁾، وحتى الآن لا يوجد مفهوم محدد ولا تعريف واضح

ومتفق عليه لمصطلح الطريق الثالث، رغم كثرة استخدامه والحديث عنه في الوقت الحاضر، و لكن مضمونه يتفق مع الأفكار التي يقوم عليها الاتجاه الاجتماعي الذي يعتبر أحد المصادر الهامة لهذا الطريق.

فهذا الطريق هو محاولة عمل خليط بين كل الإيديولوجيات اليمينية واليسارية القديم منها والجديد، لخلق صيغة جديدة تكون مقيدة وناقصة للفرد والجماعة على حد سواء في ذات الوقت، وهذا الطريق يهدف إلى الدمج بين أسس الفردية والاجتماعية لخلق مركب جديد يتم فيه تحقيق نوع من التجانس بين أفكار السوق الحرة، والضمير الاجتماعي، بين أسس الرأسمالية والاشتراكية، فهو يتميز عن الليبرالية من أنه ليس ليبراليا، وإنما ينطوي على جانب تدخل من قبل الدولة، ويحاول تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ولا يترك الأمر لحرية ومبادرة الفرد، وهو يتميز عن الاشتراكية، لأنه لا يقوم على المساواة الكبيرة، إنما مجرد ضمان الحد الأدنى لمستوى حياة الفرد داخل المجتمع، مع إتاحة الفرص المتكافئة أمام الأفراد جميعا، وليس التزاما بإعادة توزيع الناتج بالتساوي الكامل بين الجميع.

فالطريق الثالث هو محاولة للبحث عن نقطة التقاء من التفاهم بين الليبرالية الجديدة والاشتراكية الديمقراطية.

ومن الدول التي تطبق أنظمة مشابهة أو قريبة من مفاهيم الطريق الثالث الدول النوردية (و هي السويد والدانمارك والنرويج وفنلندا واسكتلندا)، فأنظمة هذه الدول تقوم على أساس المساواة بين الجميع سواء كانوا من المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة، أو الأجانب الذين يتمتعون بإقامة مشروعة فيها، وسواء كانوا من كبار المسؤولين أو المواطنين العاديين، فالجميع يتمتع بذات نوعية الخدمات الأساسية التي توفرها الحكومة من تعليم ورعاية صحية ومعاشات وغيرها، وإلى جانب مبدأ المساواة، تقوم أنظمة هذه الدول على مبدأ حرية الأفراد في تكوين الشركات الخاصة والمساهمة فيها، كما أنها تفرض ضرائب على الجميع، وتحتفظ الدولة بملكية المرافق الاستراتيجية الحيوية.

ومن دعاة انتهاج وأتباع الطريق الثالث توني بلير رئيس وزراء حكومة العمال البريطانيين ومن جهة نظر " بلير" فإن المواطنين يعتقدون القيم التقليدية ليسار الوسط مثل

التضامن والعدالة الاجتماعية والمسؤولية، ولكنهم يدركون ضرورة تخطي أساليب التفكير البالية، قبل تمسك اليسار القديم بالرقابة الكاملة للدولة، أو تمسك اليمين بمبدأ "دعه يعمل" ومساندة للفردية الضيقة، واعتقاده في أن حرية الأسواق هي الحل لأي مشكلة⁽⁴¹⁾.

بل أن بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية " من جانفي 1993 إلى جانفي 2001 " ناقش هذا الموضوع خلال عام 1998 مع بعض رؤساء حكومات بعض الدول، ورأي البعض أن الرئيس كلينتون أراد بذلك الدفع مع بلير نحو تحويل الاستراتيجية السياسية للطريق الثالث إلى حركة دولية.

فالتطريق الثالث هو في حقيقته اتجاه نحو الوسط والتوازن والاعتدال ونحو المزج لإيجاد خليط من الأفكار السائدة في الاتجاهات المختلفة. مع إضافة بعض العناصر الجديدة التي أوجدها الواقع، ووضع كل ذلك في بوتقة وانصهاره، لينتج عنه صيغة أو نظام أو طريق مناسب وملائم يقيم ويحقق التوازن بين مقتضيات الحرية الفردية، ومتطلبات العدالة الاجتماعية بين أعضاء الجماعة لتحقيق خير وصالح الجميع الفرد والمجتمع.

الهوامش:

- (1) جورج بوليتيرو: ترجمة شعبان بركات، أصول الفلسفة الماركسية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 1972، ص 198 .
- (2) تودور بافلوف: الشخصية والحرية، بحث منشور بمجلة دراسات اشتراكية، طبعة دار الهلال، العدد الرابع، 1972، ص 10 .
- (3) كمال الغالي: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات جامعة دمشق سوريا، الطبعة العاشرة، 2002، ص 495 .
- (4) كمال الغالي: المرجع السابق، ص 497 .
- (5) كوسلابوف: ترجمة محمد مستجير مصطفى، الماركسية والحرية، طبعة دار الثقافة، القاهرة 1975، ص 15 .
- (6) كوسلابوف: المرجع السابق، ص 19 .
- (7) تودور بافلوف: المرجع السابق، ص 14 .
- (8) ماركس وانجلز: البيان الشيوعي، طبعة موسكو 1968، ص 44 .

- (9) نفس المرجع، ص 45 .
- (10) المرجع السابق، ص 499 .
- (11) ماركس وانجلز: المرجع السابق، ص 46 .
- (12) كمال الغالي: المرجع السابق، ص 501 .
- (13) أفانا سيف: ترجمة حمدي عبد الجواد، أصول الفلسفة الماركسية، مصر: طبعة دار الثقافة، 1975، ص 186 .
- (14) محمد رفعت عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 812 .
- (15) الكسندر غطاس: أسس التنظيم السياسي في الدول الإشتراكية، طبعة بيروت، 1972، ص 288 .
- (16) RIVERO (j.a) : op-cit, p52 .
- (17) حسين عثمان: النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية: مصر، سنة 2001، ص 211 .
- (18) بوزلياكوف: المهمة الرئيسية في الخطة الخماسية الجديدة 1975/71 طبعة موسكو، 1973، ص 133 .
- (19) المرجع السابق، ص 213 .
- (20) كمال الغالي: المرجع السابق، ص 510 .
- (21) عرفت روسيا على الدوام نظاما بوليسيا فعالا، وقد كانت أوكرانيا في النظام القيصري ذات شهرة بالغة، ومنذ عام 1918 تعاقبت المؤسسات التالية : التشيكا Tcheka من عام 1917-1922، ثم ألجيبيو Guepeon من عام 1922-1934 ثم ألـ N.K.V.D من 1934-1946 ثم ألـ N.G.B من عام 1946-1954 ثم بعد ذلك ألـ K.G.B . أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد، شفيق حداد، عبد المحسنة سعد، الجزء الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت: لبنان، 1977، ص 588 .
- (22) Academémie des sciences de l'U.R.S.S, Manuel d'Economie Politique, Paris, 1965, p201 .
- (23) اندريه هوريو: المرجع السابق، ص 312 .
- (24) كمال الغالي: المرجع السابق، ص 510 .

- (25) MOSCA : Histoire des Doctrines Politiques , Paris , 1965, p 127.
- (26) اندريه هوريو: المرجع السابق، ص 590 .
- (27) محمد سليم غزوي: المرجع السابق، ص 184 .
- (28) اسكندر غطاس: المرجع السابق، ص 297 .
- (29) محمد رفعت محمد عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 317 .
- (30) كوسلابوف: المرجع السابق، ص 29 .
- (31) نفس المرجع، ص 32 .
- (32) GEORGE Burdeau : La democratie, Paris, 1956, p 46 .
- (33) عبد الغني بسيوني عبد الله : مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: لبنان، الطبعة الثالثة، 2001، ص 146 .
- (34) LECLERCQ (Claude) : Liberté publique, 2^{eme} ed, Librairie de la cour de cassation, sirey, Paris 1994, p19 .
- (35) RIVERO (Jean): Les libertés publiques, Tome 2, Paris, 1977, p5 .
- (36) حسين عثمان: المرجع السابق، ص 149 .
- (37) نفس المرجع، ص 150 .
- (38) CLAUDE Albert colliard : op cit, p103 .
- (39) LECLERCQ Claude : op – cit , p27 .
- (40) DUGUIT: Droit constitutionnel, 1^{er} partie, Paris, 1974, p46 .
- (41) محمد شعبان: الطريق الثالث، النموذج البديل، جريدة الأهرام المصرية، العدد الصادر 12 مارس 1999، ص 9 .